

المحتسب

في تعيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها

تأليف : أبي الفتح بن مني

- ٣ -

ص : ٩٨ س ٢ « ... ويلزم فيه زيادة النون في زرجون ... » .
في ت « ... ويلزم منه ... » وهو الصواب .

س ٤ - ٦ « أما » جبرائيل وميكائيل ، ياءين بمد الألف والمد فيقوى
في نفسي أنها همزة مخففة مكسورة ، فخفيت وقربت من الياء ، فعبر القراء
عنها بالياء ، كما ترى في قوله عز وجل : « آلاء » عند تخفيف الهمز
« آلاي » بالياء ... » .

ولا معنى لقوله : « كما ترى في قوله ... » في هذا الموضع . والصواب

في ت : « كما قالوا في قوله ... » .

هذا ، وما أرى لفظ « آلاء » يصح في هذا الموضع أيضاً ، وصوابه
فما أرجح « التلاء = اللائي » فقد اختلف في قراءة هذا الحرف في أربعة
مواضع (سورة الأحزاب ، الآية ٤ ، وسورة المجادلة ، الآية : ٣ ، وسورة
الطلاق ، الآية : ٤ وفيها موضحان) وهو الحرف الذي ربما عبر القراء عن
مذهب من قرأه بحذف الياء وتسهيل الهمزة فيه بين بين = بالياء ، ومن

- ٣٦٩ -

ذلك قول الداني في التيسير ص: ١٧٧ «... وورث بياء مختلصة خلفاً من الهمزة...» وقول أبي حيان في البحر المحيط ٢١١/٧: «... وورث بياء مختلصة الكسرة». وقد أبان عن ذلك الإمام أبو شامة في إبراز المعاني، ص: ٦٧ في تحقيق مذهب أبي عمرو في هذا الحرف وتركه الإدغام في قوله: تعالى: (واللائي يئسن من المحيض) [سورة الأحزاب: ٤] وذلك قوله: «... على أني أقول: سبب الإظهار عدم التقاء التليين بسبب أن أبا عمرو، رحمه الله، كان يقرأ هذه الكلمة بتليين الهمزة بين يين، وعبروا عنه بياء مختلصة الكسرة...». وانظر بسط الخلاف في قراءة هذا الحرف النشر ٣٩٨/١، والتيسير، ص: ١٧٧ - ١٧٨، وإبراز المعاني، ص ٤٣٤ - ٤٣٥، وشرح شملة على الشاطبية، ص: ٥٤٤ - ٥٤٥، والإتحاف، ص: ٥٧ - ٥٨، ٣٥٢ - ٣٥٣، ٤١٢، ٤١٨.

س ١٢ - ١٣ «وأيضاً فإنه إذا كان هذا النقل فإنما يكون في المتصل، نحو: يستعدّ ويردّ ويفرّ، فأما في المنفصل فإن ذلك ان يجيء في شيء منه إلا في حرف واحد شاذّ...».

في ت: «... فإن ذلك لم يجيء...» وهو محض الصواب، إلا أن لفظ «يجيء» فيها يشبه أن يكون قد صحّف إلى «يجز».

س ١٥ «... والأعلام فيما يكثر فيه ما لا يكون في غيره...»
في ت: «... والأعلام بما...» وهو الصواب.

س ١٨ - ١٩ «... وأنت لا تقول في نحو: هذا قوم موسى: هذا قوم موسى، لما ذكرناه من أن المنفصل في هذا النحو لم تنقله العرب كما نقلت المتصل».

والصواب في «قوم موسى» أن يضبط بضم الواو لا بسكونها، فهذا هو الوجه الذي لا يقال، لأنه لا تنقل حركة الحرف الذي أسكن للإدغام

في هذا النحو من المنفصل إلى الساكن قبله . ومن ثم منع المتقدمون إدغام المثلين والمتقارنين من المنفصل إذا كان ما قبل أولهما ساكناً صحيحاً .
س ٢٠ - ٢١ » ... وذلك لأن اللدّ إنما كان فيه لبقاء نية الهمزة المخففة ولفظه فيه . هذا هو القول ، كقولهم بالمد ... » .

في ت : « ... لبقاء نية الهمز المخفف ... » وهو الوجه ، لتذكير الضمير العائد عليه في قوله : « ولفظه » . وفيها أيضاً : « لقولهم : بالمد » وهو الصواب أيضاً .

س ٢١ - ٢٢ » وإن كانت الألف والياء بعدها أتمّ صوتاً وأبمد ندى منها وبمدها غيرها من الحروف الصحاح ... »
في ت : « ... وأبمد مدى ... » وهو الصواب .

س ٩٩ س ٤ - ٦ » ... من قبل أن واو المطف لم تسكن في موضع علمناه ، وإنما يسكن بعدها مما يخلط معها فيكونان كالحرف الواحد ، نحو قول الله تعالى : « وهو الله » وقوله سبحانه : « وهو وليهم » بسكون الهاء ... » .
في ت : « ... نحو قوله [تعالى] : « وهو الله » وكذلك الفاء في قوله [سبحانه] : « فهو وليهم » [سورة النحل : ٦٣] بسكون الهاء ... » وهو أتمّ .
س ١٠٠ س ٩ - ١١ : « إلا أنه جاء على حذف الزيادة كقوله :

عمرتكِ الله ساعة حدثينا ودعينا من قول من يؤذينا
إنما هو : عمرتكِ الله تعميراً - دعاء لها - فحذفت زيادة التاء والياء » .
في ت : « ... فحذفت زيادته : التاء والياء » وهو محض الصواب .

س ١٢ - ١٣ : « وقد يمكن أن يكون وحده مصدر هو يحد وحاداً فهو واحد » .

في ت : « ... مصدر وحد وهو يحد وحاداً ... » وهو أتم وأجدر بالصواب .

ص ١٠١ س ١-٢ « قيل : جاز ذلك لأنه أطلق عليها اللفظ الذي
يمتد حينئذ فيها ، ويطلقه الناس عليها ، فخطب الإنسان على ذلك باللفظ
الذي يمتاده أهل الوقت إذ ذاك ... » .
في ت : « ... فخطب الإنسان بمد ذلك باللفظ الذي كان يمتاده ... » .
وهو أشبه بالصواب .

س ٩ « وقراءة الزهري : « المرّ » بفتح الميم وتشديد الراء .
في ت : « ... وتشديد الراء بدل الهمزة » .

س ١٢-١٣ « قال أبو الفتح : أما قراءة الحسن وقتادة : « بين المرّ »
بفتح الميم وخفة الراء من غير همز فواضح الطريق ... » .
في ت : « ... بفتح الميم وكسر الراء ... » ويعززه قوله قبل أسطر في
حكاية هذه القراءة : « ... بفتح الميم وكسر الراء خفيفة من غير همز » .
وبعيد أن يذكر تخفيف الراء دون حركتها . وربما كان لفظ « خفة » في
المطبوع مصحفاً عن « خفض » .

ص ١٠٣ س ١٣-١٤ « ومن ذلك قراءة أبي رجاء ... وقرأ سعد بن
أبي وقاص والحسن و... وقراءة سعيد بن المسيب ... » .
في ت : « ... وقراءة سعد ... » وهو الصواب .

ص ١٠٧ س ٩-١٠ « ... فلما كان أمراً عارضاً ، وظلا في أكثر
اللغات خالصاً ... » .

ولا معنى للخلوص هنا ، وضوابه كما في ت « ... قالصا » من « قلص الظل »
إذا انقبض وانزوى وانضم .

ص ١٠٧-١٠٨ « ألا ترى إلى قوله :

وكحل العينين بالعواور

وكيف صحح الواو الثانية وإن كان قبلها الواو الأولى بينها ألف وقد
جاوزت الطرف ... » .

والصواب كما في ت ٥٠ «... وبينها ألف» بزيادة الواو، و«قد جاورت...»
بالراء المهملة .

ص ١٠٨ س ٣ - ٥ «... وكما جعل حذف النون من قوله :

ارهن بنيك عنهم أرهن بني

أراد بني» ، فحذف الياء الثانية لتخفيف القافية ... » .

وما من مفعول ثان لـ «جعل» في هذه العبارة ، والصواب كما في ت :

« وكما حذف النون من قوله ... » بإسقاط «جعل» إلا أن لفظ «النون»

مصحف فيها إلى «التنوين» .

س ٧ - ٩ «... وكما أنشدنا أبو علي للفرزدق من قوله :

تنظرت نصرًا والسماكين أيها علي من الغيث استهلت مواطره

أراد: أيها ، فاضطر إلى تخفيف الحروف فحذف الياء الثانية ... » .

في ت : «... إلى تخفيف الحرف ...» بالإفراد ، وهو الصواب .

ص ١٠٩ س ٢ - ٥ «... وذلك كقول الشاعر :

رجلان من ضبة أخبرانا إنا رأينا رجلا عربيانا

فهو عندنا نحن على : قالوا إنا رأينا ، وعلى قولهم لا إضمار قول دنالك لكنه

لما كان أخبرانا في معنى قالوا صار كأنه قالوا لنا ، فأما على إضمار قالوا في

الحقيقة فلا .

في ت : «... صار كأنه قال : قالوا لنا ...» وهو أحرى بالصواب .

س ١٧ - ١٩ : «... لكن من حذف فمنه السؤال ، وعلته توالي

الحركات مع الضمات ، فيثقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركة الإعراب .» .

الحديث عن قراءة من قرأ : «ويعلمهم» بإسكان الميم . وفي ت «... ففيه

السؤال» وهو أوجه ، وفيها أيضاً : «... توالي الحركات مع الضمائر» وهو

م (١٠)

محض الصواب .

ص ١١٤ س ٥-٦ : « ... فأنت مقيم عليه ومحقوق به ، ولست دخيلاً فيه عن غير أول ... » .

الصواب « ... ومحقوق به » وهي في تشبه أن تكون كذلك ، إلا أن الفاء الأخيرة أعجمت فيها بنقطتين . وفي أيضاً : « ... من غير أول ... » وهو أشبه بالصواب .

س ٧-٨ « ولما أريد مثل هذا في الثناء على الله تعالى ولم يجز أن يكون تابعاً لسلف ولا موجوداً له فيه نظير ... » .

في ت : « نعم ولما أريد مثل هذا ... » بزيادة « نعم » وهو أشبه بأسلوب أبي الفتح . وفيها أيضاً : « ... تابعاً فيه لسلف .. » وهو الصواب . س ١١ - ١٢ : « ... فكذلك قوله عز وجل : « فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به » أي كانوا ممن يؤمن بالحق هذا الجنس على سمته وانتشار جهاته فقد امتدوا . في ت : « أي كانوا ممن يؤمن بالحق - « فقد امتدوا » = من هذا الجنس على سمته وانتشار جهاته . وهو النظم البين للعبارة ، وأما تلك فلا يكاد يكون لها معنى مفهوم .

س ١٩ : « ... يقال : رؤف به ، ورأف به ، ورئف ... »

في ت : « ... ورئف به ... » وهو أحسن .

ص ١١٥ س ٣ : « ... وكأنه عليه السلام إنما رأى لقول الله تعالى :

« لئلا يكون للناس عليكم حجة ... » .

في ت : « ... إنما رأى هذا لقول الله تعالى ... » ولا يستقيم الكلام

إلا بهذه الزيادة ، لئلا يخلو فعل « رأى » من مفعول .

س ١٨ - ١٩ « ... أما قراءة الجماعة : « فلا جناح عليه أن يطؤف بها »

تقريباً بذلك ، أي فلا جناح عليه أن يطؤف بها تقريباً بذلك إلى الله تعالى ... »

وقد خلت ت من « تقرباً بذاك » بمد الآية ، وهو الصواب . وأظن كاتب الأصل المغربي كتبها خطأ ثم وضع عليها علامة الإسقاط إلا أنه لم يُنتبه لذلك .

س ٢٠ : « ... ولو لم يكونا من شعائرهما لكان التطوف بهما بدعة لأنه إيجاب أمر لم يتقدم إيجابه ... »

في ت : « ... لأنه إيجاب رسم ... » وهو أوجه وأعلى .

ص ١١٦ س ١ - ٢ : « ... كما لو تطوّف بالبصرة أو بالكوفة أو بغيرها من الأماكن على وجه القربة كما تطوّف بالحرم ... »

في ت : « ... كما يطوّف بالحرم ... » وهو الصواب .

س ٤ - ٥ : « ... كالتقصير بالسفر ، وترك الصوم ، ونحو ذلك من الرخص المسموح فيها . »

في ت : « ... كالتقصير في السفر المفسوح فيها » وهو أشبه بالصواب .
ص ١١٧ س ٣ - ٦ : « ... وكأنه لما قال :

أسقى الإله عدوات الوادي وجوفه كل ملث غادي
كل أجش حالك السواد

فقد سقى الأجش ، فرفمه بفعل مضمر ، أي سقاها كل أجش ... » .
في ت : « ... وكما أنه لما قال ، أي فسقى الأجش =
رفعه بفعل آخر مضمر ... » وهو الصواب الذي يقوم به المعنى ، وأما
ما جاء في المطبوع فلا يكاد يحصل منه معنى مفهوم .

وقد ضبط في المطبوع لفظ « كل » من قوله « كل ملث غادي » بالرفع ،
والصواب أن يضبط بالنصب كما في كتاب سيويوه ١٤٦/١ ، والخصائص ٢/٤٢٥ .

س ١٢ - ١٣ : « ... وراثت زوحي بأبيات ... »

في ت : « ... وراثت زوحي ... » وهو الصواب ، وكذلك حكاهما

أبو الفتح نفسه في الخصائص ٣/١٤٦ ، وهي كلمة مأثورة عن امرأة من العرب ،
انظر اللسان (رتاً) .

السطر الأخير « ... فكذاك ليس البرء بأن تولوا بنصب البر كما في
قراءة السبعة » .

في ت : « ... فكذاك ليس البرء بأن تولوا ، أي ليس البرء أن تولوا ،
بنصب البر كما في قراءة السبعة » وهو أوفى وأتم .

ص ١١٨ س ٢ - ٣ « ... لو لم يكن شاذاً لما جوزنا قياساً عليه ما جوزناه ،
ولكننا نوجب فيه البتة واجبا ... » .

في ت : « ... ولكننا نوجه فيه ... » . وهو الصواب .

س ٢٢ « وقد يمكن أن يكون أيضاً يتطيقونه يتفعلون ... »

في ت : « ... يتفعلونه ... » وهو الصواب ؛ فإن أبا الفتح لزم في
هذا البحث أن يلحق الضمير بيزان ما يزنه من الأفعال الممددة إليه .

ص ١١٩ س ٣ - ٤ « وليس يقوى أن يكون يتطوقونه يتفعلونه
ولا يتفعلونه ، وإن كان اللفظ هنا كاللفظ بيتفعل ، لقلتها وكثرته » .

في ت : « ... وإن كان اللفظ بها ... » وهو محض الصواب .

س ٥ - ٦ « ... وكذلك يؤنس بكون يطيقونه يفعلونه قراءة من قرأ :
بطوقونه » .

في ت : « ... يفعلونه لا يفعلونه قراءة ... » وهو أتم .

س ١٤ « ... فمحمول هذا أن في هذه الأسماء الأعلام التي أصلها الصفات
معاني الأفعال » .

في ت : « ... فمحمول هذا ... » وهو الصواب .

س ١٧ : « ... فهي تحقق في الميلم معنى الصفة مدحاً كانت الصفة أو ذماً .

وصواب ضبط « العلم » بفتح المين واللام ، وهو ظاهر .

ص ١٢٠ س ٤ «...» لأنه إنما العرف فيه أن يسمى من الأسماء الحاملة
لمعاني الأفعال مما كان فيه معنى المدح...»

في ت : «...» ما كان فيه...» ولعل الصواب «بما» .

ص ١٢٤ س ٥-٦ «...» لأنه جعل الصحة في الواو دليلاً على أنه أراد

المواويز ، ولو لم يرد لذلك لوجب أن يهمز فيقول : العواثر» .

في ت : «...» ولو لم يرد ذلك...» وهو الصواب .

س ١١-١٤ «...» وكما قال :

مال إلى أرطاة حقف فاضطجع

ثم أبدل الضاد لاماً فقال : الطجع ، وقد كان يجب إذا زالت الضاد

أن ترجع تاء افتعل إلى اللفظ...» .

في ت : «...» وكما قال :

مال إلى أرطاة حقف فالطجع

أراد : فاضطجع ، ثم أبدل الضاد...» وهو الصواب .

ص ١٢٦ س ٦-٧ : «وقال الآخر :

حدبا حدابير من الوخشن» تركن راعين مثل الشن

وجاء في التعليق عليه في الحاشية ٣ : «...» والوخشن : يريد به الوخش ،

وزاد فيه نوناً ثقيلة ، والوخشن : رذالة الناس وصغارهم وغيرهم ، يكون

للواحد والاثنين والجمع والمؤنث بلفظ واحد . وفي نسختي الأصل : الرخشن

بالراء ، وهو تحريف «...» . وكذلك جاء البيت ص ٢٩٠ أيضاً .

وفي ت : «...» من اللدخشن» بالبدال المهملة ، وهو الصواب ، وكذلك

ورد في اللسان (دخشن) . وأظنه كذلك في الأصل المغربي إلا أن اللدال

اشتبهت بالراء . واللدخشن - بتخفيف النون - الحدبة ، وهو ضرب من

النبات ، وقد شدد الراجز النون ضرورة .

ص ١٢٨ س ١٥ : «... هذا لمعري هو أصل الحرف : رأى يرأى
كرعى يرعى...» .

في ت : «... هو أصل هذا الحرف...» وهو أتم .

ص ١٣٠ س ٤ - ٥ «... لأنه لم يكن البدل عن استحكام العلة علة
فيراعى حال الوقف من حال الوصل...» .

في ت : «... عن استحكام علة فيراعى...» وهو الصواب ،
ويشهد بذلك قوله بمد أسطر : «... ولعلمهم أيضاً أن البدل من الواو
لم يكن عن استحكام علة فيما ودوا الأصل لزوالها...» .

ص ١٣١ س ١٨ «... اللهم أن يسمع شيء منه فيؤدى على ما فيه...»
والصواب : «... اللهم إلا أن يسمع...» وفي ت «... إلا أن يسمع»
بإسقاط «... اللهم» وإبائها أحـن وأشبه بأسلوب أبي الفتح .

ص ١٣٣ س ٧ - ٩ «... وأن فعلى إذا كانت اسماً وكانت لامها ياءً
فإنها قلب إلى الواو ، نحو التقوى والبقوى والفتوى والرعى والثنوى
والعوى...» .

وقع في ت لفظ «الشروى» بدل «الثنوى» وكلا اللفظين مما يصح
التمثيل به في هذا المقام . وقد يؤنس بأن ما في ت أشبهه بأن يكون اللفظ
الذي مثل به أبو الفتح أنه عرض لهذه المسألة في المنصف ١٥٧/٢ وما بعدها ،
وفي الخصائص ١٣٣/١ وما بعدها ، ومثل في كليهما بمثل ما مثل به ها هنا ،
وكان مما ساقه لفظ «الشروى» دون «الثنوى» . بيد أنه عرض لها أيضاً
في سر الصناعة ٩٨/١ وما بعدها وكان فيما مثل به «الثنوى» دون «الشروى» .

س ١٦ «ومثل الطاغية وكونها مصدراً على فاعلة...»

في ت «... في كونها...» وهو أرجح .

ص ١٣٤ س ٥-٦ «... ومثلها البالة من قولهم : ما باليت بهم بالة ، أصلها بالية ...» .

في ت : «... في قولهم ...» وهو أشبه بالصواب .

ص ١٣٧ س ١٩ «... إلا أن العرب قد تجرى الوصل مجرى الوقف تارة ، وتارة الوقف مجرى الوصل ...»

في ت : «... وتارة تجرى الوقف مجرى الوصل ... وهو أشبه بالصواب . ص ١٣٩ س ٧ «ومن ذلك قراءة الزهري وروي أيضاً ...» في ت : «... وروي عنه أيضاً ...» وبهذه الزيادة يتم الكلام . وانظر شواذ ابن خالويه ، ص : ١٦ .

س ١١ «... أعمن الرجل : أتى عَمَّان .»

والضبط الصحيح كما في ت : «أتى عَمَّان .»

ص ١٤٠ س ١٠-١١ «... وذلك كقوله : أعطيته فأخذ ، ودعوته فأجاب ، ولا تقول هنا : أعطيته وأخذ ...» .

في ت : «... وذلك كقولك ...» وهو ما يقتضيه قوله بمد : «... ولا تقول هنا ...»

س ١٨ «... أي لا تطع من فعل كذا ، يمدد أفعاله ...»

في ت : «... من فعل كذا وفعل كذا يمدد أفعاله ...» وهو الصواب الذي يقتضيه سياق الكلام .

ص ١٤٣ س ١٤-١٥ «... فيقول على هذا : قد تناظر القوم بينهم الحقوق ، كقولك : قد تسامحوا فيها ..»

في ت : «... فنقول على هذا ...» بالخطاب ، وهو ما يقتضيه قوله بمد : «... كقولك»

س ١٦ « ويقول عليه : لله متبايعان رأيتها ، فقد تناظرا ، أي تسامحا ولم يتحاجا » .

في ت : « وتقول عليه ... » بالخطاب أيضاً وهو الوجه ، وفيها أيضاً : « ... فقد تناظرا ولم يتناظرا ... » وهو محض الصواب الذي لا يقوم معنى الكلام بغيره ، ويكون « تناظرا » من المناظرة بمعنى المسامحة . و « لم يتناظرا » من المناظرة بمعنى المحاجة والمجادلة .

ص ١٤٤ س ١ « ... وذلك أنه ليس في الأسماء شيء على مفعّل بغير تاء ، لكنه بالهاء ، نحو المقدرة و ... »

في ت « ... بغير هاء » ويرجح قوله عقبه : « لكنه بالهاء » وقوله بمد أسطر « ... فطريقه عندنا أنه أراد مألّكة ، وهي الرسالة ، غير أنه حذف الهاء وهو يريد بها ... » .

س ٧ « ... وكما قال ملك بن جبار الطائي ... »

في ت « ... مالك بن ... » وهذا هو المعروف في أسمائهم ، ويظهر أنه كتب في الأصل المغربي بإسقاط الألف .

ص ١٤٥ س ٢٢ « ... هذا ينبغي أن يقال إذا عري الموضع من غرض ممتد ... »

في ت : « ... هذا إنما ينبغي ... » وهو أشبه بسياق الكلام .
ص ١٤٧ س ٩ « وبدل على أن الهمزة المحركة إذا خففت في نحو هذا ... »
في ت : « ... الهمزة المتحركة ... » وهو المألوف في عبارة أبي القتح كما تقدم في نظير لها .

ص ١٤٨ س ١-٢ « فإن قلت : أسكن الهمزة تشبيهاً لها بالألف من حيث تساوت في الجهر ، وفي الزيادة ، وفي البدل ، وفي الحرف »
في ت : « وفي الحذف » وهو الوجه .

★ ★ ★

هذا جملة ما استدركته حتى ختام الكلام في « سورة البقرة » .
وقد اجتمع لي من هذا القبيل فيما يلي ذلك قدر صالح ربما عرضته في
مقالة تالية . وما أظني - بعد - إلى غلو إذا ما رغبت إلى القائمين بالكتاب
أن يمدوا معارضته بالأصل ثانية ، وأن يستعينوا على امتكالك تحقيقه
بأصول أخرى ، ويجملوا ما يستدركونه في ملحق يرفقونه بالجزء الثاني منه ،
ولعلمهم فاعلون .

أحمد راتب النفاخ

